

مجلس إدارة جديد لمرفق تنظيم الكهرباء

سري الدين والسويدى وحسنين ممثلون للمستهلكين



عمرو حسنين



محمد السويفي



هانى سرى الدين

المرفق يبدأ مناقشة القانون الموحد للكهرباء الأسبوع المقبل

5 سنوات بناء على توصية وزير الكهرباء والطاقة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للجهاز من مجلس إدارة برئاسة وزير الكهرباء والطاقة وعضوية عشرة أعضاء يشكل لمدة ثلاثة سنوات والمدير التنفيذي للجهاز وإدارتين مركزية بالدرجة العالمية تشمل الإدارة المركزية للتراخيص والتغريفة والإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك.

كما يضم الهيكل 8 إدارات عامة بدرجة مدير عام تشمل إدارات لتقدير التراخيص ومراجعة الخطط والإدارة العامة لتكلفة التسعيير والتوعية والإعلام وحماية المستهلك والشئون المالية والإدارية والأفراد والشئون القانونية والإدارة العامة لمراكز المعلومات والتوثيق، إضافة إلى عدد من الرؤائز التكرارية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

وكان جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك قد أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم 326 لسنة 1997 المعدل بالقرار رقم 339 لسنة 2000 بإعادة تنظيم جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك، ويعتبر الجهاز هيئة عامة اقتصادية.

صلاح المنوفى

يضم 50% من الوجوه والخبرات الجديدة تم ترشيحها بمعرفة الجهات التي تمثلها.

ويضم التشكيل الجديد مجلس الإدارة برئاسة المهندس أحمد إمام، وزير الكهرباء والطاقة، وعضوية 10 أعضاء 3 منهم يمثلون مرافق الكهرباء و3 من ذوى الخبرة من غير العاملين في الجهاز الحكومي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات قطاع الأعمال العام و4 أعضاء يمثلون المستهلكين ويحدد مكانتهم قرار رئيس مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الكهرباء والطاقة ولجلس

الإدارة أمانة فنية يصدر بشكيلها وتحديد اختصاصاتها وتتنظيم عملها قرار من وزير الكهرباء والطاقة.

وكان المجلس القديم قد انتهت مدة مارس الماضي وقالت مصادر مطلعة له «البورصة»، إنه من المقرر أن يعقد الجهاز أول اجتماع له بشكيله الجديد الأسبوع المقبل مشيرة إلى أن هذا الاجتماع يخصيص للانتهاء من مراجعة الصورة النهائية لقانون الكهرباء الموحد تمهيداً لرفعه إلى مجلس الشورى لمناقشته.

وقالت إن القانون الجديد شهد إضافة بعض المواد أهمها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إنتاج الكهرباء ووضع آلية محددة من شأنها تعديل برنامج قومي لترشيد الطاقة.

أصدر الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء، قراراً بالتشكيل الجديد لمجلس إدارة جهاز مرافق الكهرباء وحماية المستهلك لمدة 3 سنوات برئاسة المهندس أحمد إمام، وزير الكهرباء والطاقة، وعضوية 10 أعضاء 3 منهم يمثلون مرافق الكهرباء و3 من ذوى الخبرة من غير العاملين في الجهاز الحكومي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات قطاع الأعمال العام و4 أعضاء يمثلون المستهلكين ويحدد مكانتهم قرار رئيس مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الكهرباء والطاقة ولجلس

الإدارية أمانة فنية يصدر بشكيلها وتحديد اختصاصاتها وتتنظيم عملها قرار من وزير الكهرباء والطاقة.

وكانت مجلس إدارة جهاز تنظيم الكهرباء قد انتهت مدة مارس الماضي وقالت مصادر مطلعة له «البورصة»، إنه من المقرر أن يعقد الجهاز أول اجتماع له بشكيله الجديد الأسبوع المقبل مشيرة إلى أن هذا الاجتماع يخصيص للانتهاء من مراجعة الصورة النهائية لقانون الكهرباء الموحد تمهيداً لرفعه إلى مجلس الشورى لمناقشته.

وقالت إن القانون الجديد شهد إضافة بعض المواد أهمها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إنتاج الكهرباء ووضع آلية محددة من شأنها تعديل برنامج قومي لترشيد الطاقة.

وعملت «البورصة»، أن التشكيل الجديد